العرب
الأربعاء 2020/04/29
السنة 42 العدد 11692

صندوق النقد يدعو الصناديق السيادية لدعم اقتصاداتها

لندن – دعا صندوق النقد الدولي دول منطقة الشرق الأوسط إلى ضرورة استخدام صناديق الثروة السيادية في دعم النمو الاقتصادي، وتخفيف تداعيات إجراءات الحد من تفشي فايروس كورونا المستجد وانحدار أسعار النفط العالمية.

وقال جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد، إن صناديق الثروة السيادية في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تلعب دورا رئيسيا، إلى جانب دور المؤسسات الإقليمية.

وأكد خلال مشاركته في مؤتمر عبر الإنترنت أن "الدول المصدرة للنفط في حاجة إلى إيجاد مجالات جديدة للنمو الاقتصادي في ظل التباطؤ الحالي الناجم عن الهبوط الحاد في أسعار النفط وتفشي فايروس كورونا المستجد".

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ترجيح أن يشهد مصدرو النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام الحالي فقدان ما يصل إلى 226 مليار دولار من إيرادات تصدير النفط، مقارنة بإيرادات العام الماضي.

ومن المتوقع أن يفاقم ذلك من حجم الضغوط على ميزانيات تلك الدول، الأمر الذي يضاعف مستويات العجز في الميزانية. ومن المحتمل أن يحد من قدرة الحكومات على دعم النمو الاقتصادي.

ويمثل ذلك معضلة كبيرة بالنسبة لمصدري النفط الخليجيين، حيث يعد الإنفاق الحكومي المحرك الرئيسي لخطط الإصلاح والتحول الاقتصادي التي أطلقت خلال السنوات القليلة الماضية لتنويع اقتصاداتهم وتقليل الاعتماد على عوائد صادرات النفط.

296
مليار دولار حجم التراجع المتوقع في أصول الصناديق السيادية الخليجية خلال العام الحالي

وهوت أسعار النفط هذا العام، نتيجة التراجع الشديد في الطلب على النفط بسبب إجراءات العزل العام في أنحاء العالم، التي تسعى لاحتواء انتشار فايروس كورونا المستجد. وتشير تقديرات معهد التمويل الدولي إلى أن صناديق الثروة السيادية للحكومات الغنية بالنفط مثل أبوظبي والكويت والسعودية وقطر من بين الأكبر في العالم، لكنها قد تشهد انخفاضا في قيمة أصولها بمقدار 296 مليار دولار بحلول نهاية العام الحالي.

وقال أزعور إن مصدري النفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المرجح أن يشهدوا انكماشا بنسبة 4.2 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام الحالي، مقارنة بالتوقعات السابقة التي كانت ترجح نموا بنسبة 2.1 في المئة.

جهاد أزعور
صناديق الثروة السيادية يمكن أن تلعب دورا رئيسيا

ودعا إلى تسريع الإصلاحات الرامية إلى تنويع الاقتصادات بالمنطقة.

وقال أزعور إن "هناك أعدادا من المحظورات التي عاشت معنا لبعض الوقت، منها أن الاقتصادات المصدرة للنفط على سبيل المثال عليها أن تسير في دورات، وهذا شيء بإمكاننا كسره... أو أن الأدوات لا يمكن إعادة توجيهها وأن صناديق الثروة السيادية لا يمكن إعادة توجيهها لمساعدة الاقتصاد على النمو".

وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن 12 دولة في المنطقة هي السعودية والإمارات والبحرين والمغرب ومصر وتونس والكويت وليبيا وموريتانيا والسودان والعراق وإيران، قدمت مجتمعة دعما ماليا بقيمة 64 مليار دولار استجابة لأزمة فايروس كورونا، وهو ما يوازي في المتوسط 2.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويضيف الصندوق أن البنوك المركزية في البحرين وقطر والإمارات والمغرب والأردن والسعودية وتونس قدمت مجتمعة دعما من خلال سيولة إضافية بقيمة 47 مليار دولار.

ومن الواضح أن تقديرات صندوق النقد، تقل بشكل كبير عن إعلانات حزم الدعم والحوافز والتسهيلات المالية، التي أعلنتها تلك الدول، والتي ربما لم يجد معظمها طريقه إلى الشركات والأفراد المتضررين من تداعيات الوباء حتى الآن.

الرياض تطلق مشروعا لتصنيع الطائرات المسيرة

تدشين أول طائرة دون طيار مصنعة بالكامل في السعودية

«عاصف» باكورة الطائرات السعودية المسيرة

عززت السعودية جهودها لتحديث الاقتصاد وتوسيع إدخال التكنولوجيا المتقدمة بإطلاق مشروع لتطوير وتصنيع الطائرات المسيرة، وذلك في إطار خطط مستقبلية متكاملة لتنويع الاقتصاد وبنائه على أسس مستدامة لتخفيف الاعتماد على صادرات النفط.

الرياض – أعلنت الهيئة العامة للصناعات العسكرية السعودية عن تدشينها أعمال مشروع لتطوير وتصنيع وصيانة منظومات الطائرات المسيرة بالتعاون مع شركة إنترا للتقنيات الدفاعية السعودية.

وقالت الهيئة في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية إن المشروع يهدف "إلى بناء قاعدة ابتكارية تقنية رائدة إقليمياً ودولياً لتطوير صيانة وصناعة وتوطين منظومات الطائرات بدون طيار".

وذكرت أنه من المقرر البدء في تشغيل المشروع، الذي يبلغ حجم استثماراته المتوقعة نحو 750 مليون ريال (200 مليون دولار) خلال الربع الأول من عام 2021.

وأضافت الهيئة أن شركة إنترا للتقنيات الدفاعية، وهي شركة سعودية مرخصة من الهيئة، سوف تقوم بتأمين عدد من فئات منظومات الطائرات بدون طيار المتطورة والمختلفة في المهام والأداء وبتنافسية عالية على صعيد التقنية والتكلفة.

وأكد أحمد بن عبدالعزيز العوهلي، محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية، أن مشروع تطوير صيانة وتصنيع وتوطين منظومات الطائرات بدون طيار يأتي في إطار جهود تحقيق الاستراتيجية العامة للهيئة والمبنية على ركائزها الثلاث هي الصناعة والبحوث والتقنية والمشتريات.

ويعد تحديث الاقتصاد وإدخال التكنولوجيا المتقدمة محورا أساسيا في برنامج التحول الاقتصادي، الذي يقوده ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، لإعادة هيكلة الاقتصاد وبنائه على أسس مستدامة.

وذكرت الهيئة أن المشروع يستهدف إطلاق 6 أنظمة طائرات من دون طيار في العام المقبل وما يصل إلى 40 نظاما خلال 5 سنوات.

وقال العوهلي إن المشروع ينسجم مع هدف "توطين ما يزيد عن 50 في المئة من إنفاق السعودية العسكري بحلول عام 2030، وهو ما يشكّل الدافع الأساسي لعملنا على مدى السنوات العشر المقبلة، بالتعاون المباشر مع الجهات العسكرية والأمنية".

ملامح المشروع

- 5 أنظمة طائرات العام المقبل
- 40 نظام طائرات خلال 5 سنوات
- 60 في المئة من الإنتاج للتصدير
- 60 في المئة مكونات محلية
- 500 وظيفة مباشرة
- 70 في المئة توطين الوظائف

وأضاف أن الهيئة تسعى إلى تمكين قطاع الصناعات العسكرية في السعودية ليصبح رافداً رئيسياً لاقتصادها ومساهماً أساسياً في توفير فرص العمل للشباب السعودي، ودفع عجلة التنمية عبر تعزيز العائدات غير النفطية، إضافة إلى تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية للبلاد في هذا القطاع، وتوطيد أسس أمنها القومي ودعم ازدهارها الاقتصادي والاجتماعي.

وأشار سلمان بن ناصر الشثري الرئيس التنفيذي لشركة إنترا للتقنيات الدفاعية إلى أن متوسط نسبة التوطين في مشروع تطوير صيانة وصناعة وتوطين منظومات الطائرات بدون طيار يقدر بنحو 60 في المئة من إجمالي الأعمال والمكونات. وأضاف أن المشروع سوف يؤدي إلى خلق ما يقارب من 500 وظيفة مباشرة بنسبة سعودة تبلغ 70 في المئة من إجمالي عدد الوظائف. كما يستهدف المشروع الوصول لنسبة صادرات خارجية تقدر بنحو 60 في المئة من إجمالي حجم الأعمال. وتزامنت أعمال إطلاق المشروع مع تدشين الطائرة بدون طيار "عاصف" كجزء من دعم الهيئة للشركات السعودية العاملة والمستثمرة في القطاع، حيث تم تصميمها وصناعتها عن طريق شركة إنترا للتقنيات الدفاعية وبأيادٍ سعودية بحسب أعلى المعايير العسكرية.

أحمد العوهلي
المشروع رافد اقتصادي يسهم في توفير وظائف للشباب السعودي

وكان قد أزيح الستار عن الطائرة "عاصف" لأول مرة في معرض دبي للطيران 2019، وهي مزودة بمعدات متطورة لا تتوفر عادة إلا في أنظمة الطائرات من دون طيار الأكبر حجما.

ويمكن للطائرة تنفيذ مجموعة واسعة من المهمات الاستطلاعية، تشمل دوريات الحدود والتفتيش على خطوط الأنابيب ودوريات الطرق السريعة والعديد من مهام المراقبة الأخرى.

دبي تأمل بعودة السياح في يوليو المقبل

إعادة فتح مراكز التسوق وفق إجراءات وقائية مشددة

عبرت حكومة دبي عن طموحات متفائلة بعودة السياح الأجانب اعتبارا من شهر يوليو المقبل، في وقت بدأت فيه مراكز التسوق في الإمارة باستقبال الزبائن بعد فترة توقف دامت عدة أسابيع، ضمن الإجراءات الاحترازية للتصدي لفايروس كورونا المستجد.

دبي – كشفت حكومة دبي الثلاثاء أنها تأمل في إعادة فتح أبوابها للسائحين بداية من مطلع يوليو المقبل، بعد نجاح الإجراءات التي طبقتها الإمارات في الحد من انتشار فايروس كورونا المستجد.

وقال مدير عام دائرة السياحة والتسويق التجاري في إمارة دبي هلال المري في مقابلة مع تلفزيون بلومبرغ أمس إن العملية سوف تكون تدريجية، وقد يتم تأجيلها حتى سبتمبر، بناء على التوجهات العالمية.

هلال المري
عودة السياحة تدريجيا في يوليو وقد يتم تأجيلها حتى سبتمبر

وكانت دبي وعموم الإمارات قد علقت الشهر الماضي معظم حركة الطيران في إطار إجراءات مكافحة الوباء. وقد بدأت أمس بتخفيفها تدريجيا وإعادة فتح مراكز التسوق مع تطبيق إجراءات وقاية مشددة.

وأضاف المري أن "الكثير من الدول لا تزال مغلقة، ويتعلق الأمر بصورة أكثر بالمشاورات الثنائية.. هل سيكون يوليو هو الموعد الذي ستبدأ فيه الأمور بالفتح ببطء؟ هل سيكون سبتمبر؟ نحتاج فقط للتأكد من أننا مستعدون إذا ما بدأت الأمور بصورة مبكرة عن المتوقع".

وتجتذب دبي، التي أمضت سنوات لتحويل نفسها إلى المركز الرئيسي للأعمال والسياحة في الشرق الأوسط، الملايين من الزائرين سنويا بفضل شواطئها وفنادقها الفاخرة ومراكز التسوق الراقية.

استقبلت دبي في العام الماضي نحو 16.7 مليون سائح وفقا للتقديرات الرسمية. وشهدت مؤخرا ارتفاع أعداد السياح الصينيين بوتيرة سريعة، بعد أن ظلت الهند والسعودية وبريطانيا أهم أسواق السياح الوافدين إلى الإمارة لسنوات.

وبدأت مراكز التسوق في إمارة دبي الثلاثاء إعادة فتح أبوابها لاستقبال الزبائن بعد فترة توقف دامت عدة أسابيع، ضمن الإجراءات الاحترازية التي طبقتها الإمارة للتصدي لفايروس كورونا المستجد.

وأعلن مركز التسوق "ميركاتو" ومركز التسوق "تاون سنتر جميرا" عن فتح أبوابهما لاستقبال الزبائن مع الالتزام بمجموعة صارمة من معايير الصحة والسلامة الصادرة عن وزارة الصحة ووقاية المجتمع والهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث للحد من الإصابة بالفايروس.

وقالت نسرين بستاني مديرة العلاقات العامة والاتصال المؤسسي في مركز ميركاتو، إنه تم تخفيض ساعات العمل في المركز لتصبح بين الساعة 12 ظهرا إلى 10 ليلا، على أن تبقى مرافق الترفيه العائلية ومنها السينما والصالات الرياضية والأماكن المخصصة للصلاة وغرف تبديل الملابس مغلقة وفقاً للتوجيهات الصادرة بهذا الخصوص.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية إلى بستاني قولها إن "المركز يلتزم بتنفيذ صارم للإجراءات الاحترازية الصادرة عن السلطات المحلية، فلا يسمح للزوار الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاما، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 إلى 12 عاما بزيارة مراكز التسوق، ويجب على المتسوقين ارتداء الأقنعة والقفازات.

وأشارت إلى أنه سوف يتم فحص درجة حرارة كل زائر مع الحفاظ على مسافة آمنة لا تقل عن مترين بين الزوار، إضافة إلى توصيات الدفع الذكي من خلال بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم.

عودة حذرة إلى مراكز التسوق

وأضافت أنه "سيتم تطبيق وتنفيذ التدابير الوقائية بشكل كامل لضمان صحة وسلامة الموظفين والزبائن".

كما أعلن مركز التسوق "دبي مول" فتح أبوابه للزوار، مع السماح لكل زائر بالتجول في المركز بحد أقصى لا يتجاوز 3 ساعات، على أن تستقبل المحال التجارية والمطاعم عدد زوار لا يزيد على 30 في المئة من إجمالي طاقاتها الاستيعابية.

وأعلنت هيئة الطرق والمواصلات في دبي الأسبوع الماضي عن عودة تدريجية لتقديم خدمة وسائل النقل الجماعي التي تشمل مترو دبي وحافلات المواصلات العامة ومركبات الأجرة وبالتنسيق مع مركز التحكم والسيطرة لمكافحة فايروس كورونا.

وأكدت الهيئة أنها اتخذت جميع الاحتياطات اللازمة لضمان سلامة السائقين والركاب، حيث يتم تعقيم وتطهير الحافلات والمركبات بصورة يومية.

وأضافت أن العودة التدريجية لاستخدام وسائل النقل العام ستتزامن بالضرورة مع إلزام الجمهور بالاشتراطات الوقائية المعمول بها، وأن أي مخالفة لتلك الإجراءات ستواجه بالمساءلة القانونية.

ولا يقتصر تخفيف الإجراءات على دبي، فقد أعلنت الحكومة الاتحادية عن إعادة فتح المراكز التجارية فيها وتخفيف القيود على حركة التنقل بالتزامن مع حلول شهر رمضان، بعد مرور شهر على إغلاق المراكز لمنع تفشي الوباء.